جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

التقرير النهائي بشأن

انتخابات المجلس البلدي

بتاريخ 22/5/2022

بلدي 2022

الملخص التنفيذي:

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات اعضاء المجلس البلدي للفصل التشريعي الثالث عشر و التي جرت في يوم السبت 21 مايو 2022 م "وهي الثالثة عشر في تاريخ الحياة البلدية في الكويت " في أعقاب اعلان انتهاء مدة المجلس البلدي الثاني عشر، والتي ظهرت نتائجها في نهاية اليوم لاختيار (8) اعضاء يمثلون الامة في الدوائر الانتخابية العشرة.

ومنذ تاريخ الاستقلال في 19 يونيو 1961 شهدت الكويت 12 عملية انتخابية عامة لاختيار أعضاء المجلس البلدي، علما أن مشاركة المرأة الكويتية ترشحا في انتخاباته لم تسفر عن فوز أي منهن، لكنها وجدت طريقها إليه عن طريق التعيين من قبل القيادة السياسية.

علما بأن المجلس البلدي يتكون من (16) عضوا (10) اعضاء منتخبين و (6) اعضاء معينين ، وحسب قانون البلدية 33/2016 فإن تعيين الـ 6 أعضاء من قبل الحكومة يتم خلال أسبوعين من ظهور النتائج على ان يتم في أول جلسة للمجلس اختيار الرئيس ونائبه وبقية لجان المجلس بعد أسبوعين من تعيين الأعضاء الـ 6.

و قد تنافس في هذه الانتخابات (36) مرشحا من بينهم مرشحه واحدة، في حين تم حسم نتائج الدائرتين السابعة (العمرية)، والعاشرة (الصباحية) لمرشحيهما الوحيدين (خالد مفلح المطيري عن الدائرة السابعة، ونصار رجعان العازمي عن الدائرة العاشرة) بالتزكية ومن دون إجراء الانتخابات في دائرتيهما لعدم وجود منافس لهما، و قد جاء توزيع المرشحين على الدوائر العشرة كالتالي:

الاولي	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشرة
4	3	8	7	4	4	تزكية	4	2	تزكية

و قد قامت المفوضية الاهلية للديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية برصد عمليتي التصويت والفرز وكذلك الاجواء الانتخابية بهدف التأكد من نزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية.

بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية (438283) ناخب و ناخبة على الدوائر الثمانية و قد اقترعوا في 443 لجنة موزعة على 76 مدرسة منها 38 للذكور و38 للإناث ، حيث حدد قانون البلدية 33 لسنة 2016 في مادته الرابعة أن لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها، وستجري هذه الانتخابات وفقاً لجداول 2021.

وقد لاحظت المفوضية ان نسبة اقبال الناخبين شهدت انخفاضا عن نسبة الانتخابات البلدية الماضية حيث لم تتعدي نسبة المشاركة حاجز 20% مقارنة بنسبة 25% في انتخابات المجلس البلدي لعام 2018، وقد يعود ذلك الى سببين اولهما ان اعداد الناخبين في الدائرتين السابعة و العاشرة لم تدرج ضمن كشوف الناخبين و خرجت تلقائيا عند احتساب نسبة المشاركة و ذلك لعدم وجود انتخابات بهما نظرا لتزكية المرشحين عن تلك الدوائر ، و ثانيا ان نسبة المشاركة اجمالا في الانتخابات البلدية اصبحت متدنية خصوصا بعد صدور القانون رقم (5) لسنة 2005 و الذي قلص من صلاحيات اعضاء المجلس البلدي .

وعلى ضوء ذلك رصدت المفوضية جميع الاجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية ، وكذلك غالبية ما تم طرحه في فضاء الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاءات التلفزيونية العامة و الخاصة وكذلك تصريحاتهم الصحفية ، وذلك منذ صدور مرسوم الدعوة للانتخابات و حتى إعلان النتائج النهائية من اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات وسرعة إعلان النتائج يستحق الثناء والشكر.

آملين أن يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين ان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وان يمن عليهم بالأمن والاستقرار و موفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء المجلس البلدي الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

المفوضية الأهلية للديمقراطية

تمهيد:

بعد صدور المرسوم رقم (78 لسنة 2022) بدعوة الناخبين و الناخبات لاختيار أعضاء المجلس البلدي و الصادر يوم الثلاثاء الموافق 22 مارس 2022 وفقا لنظام الدوائر العشر والصوت الواحد، والتي قرر لها يوم السبت 21 مايو 2022 م ، فقد صدر قرار من معالي وزير الداخلية بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية بالاضطلاع على العملية الانتخابية وذلك ضمن إطار حرص الوزارة على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " المفوضية الأهلية للديمقراطية " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء المجلس البلدي و ذلك للتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة منذ صدور مرسوم الدعوة وحتى الاعلان النهائي بشكل رسمي ، و قد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط الكتروني للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عادتها و قد تطوع عدد (85) ضمن الفريق المحلي ، كما اقامت المفوضية دورة تأهيليه للمتطوعين بالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) و وزارة الداخلية حيث التحق بها عدد (65) و هم العدد الفعلي للمشاركين ضمن الفريق المحلي يوم الانتخاب بالإضافة الى أعضاء الجمعية العمومية و رؤساء الفرق .

وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية وحتى الفرز النهائي للأصوات:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

1) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

أصدر وزير العدل و وزير الدولة لشؤون النزاهة قرارا وزاريا بتشكيل اللجنة المشرفة على سير العملية الانتخابية حيث شارك (828) مستشارا وقاضيا بصفة أساسية واحتياطية ترأسوا اللجان الأصلية والفرعية على الدوائر الانتخابية الثمانية .

أدار السيدات و السادة القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع و اعلان النتائج النهائية في الساعات الاخيرة مساء يوم السبت 2022/5/21، و بالرغم من ضعف الاقبال بشكل عام فقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.

2) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

منذ إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقى تلك البلاغات، و قد لوحظ خلال هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية لم تعلن عن عناوين و ارقام هواتف المراكز المختصة لتلقي هذه البلاغات .
في حين تشيد المفوضية بالدور المتميز لوزارة الداخلية في التعاون المشترك و انتهاجها الشفافية في التعامل المباشر و الاستجابة لملاحظات المفوضية و تسهيلها لاستخراج التصاريح اللازمة للمتطوعين و كذلك دعوتها المفوضية الى مرافقة توزيع صناديق الاقتراع على مراكز الاقتراع للتأكد من شفافية و نزاهة العملية الانتخابية .

3) جريمة شراء أصوات:

لم ترصد المفوضية الى بلاغات او حالات لظاهرة شراء الأصوات، في حين لم تعلن وزارة الداخلية و هي الجهة المعنية الأولى في أمور التحري والضبطية القضائية وفقا لمسئوليتها القانونية عن أي إجراءات في هذا الشأن، كما ناكد على ضرورة تعاون وزارة الداخلية مع منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن مستقبلا لإضفاء مزيد من الشفافية على ادارة العملية الانتخابية

بشكل عام ، فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع صوت واحد للناخب يسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، ويزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب تلك الجريمة.

4) الانتخابات الفرعية:

لم يخلو المشهد الانتخابي من اجراء العديد من المكونات الاجتماعية انتخابات فرعية لتصفية مرشحيها لخوض الانتخابات العامة للمجلس البلدي و الذي كان له الدور الرئيسي في عزوف الناخبين ترشحا و انتخابا ، و لعل المرأة كانت المتضرر الأول من الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا اولا لاستبعادها وفقا للأعراف من خوض غمار تلك الانتخابات و ثانيا لعدم تساوي الفرص في الانتخابات العامة و ذلك لفقدانها لقاعدة انتخابية متساوية مع الرجل في ظل قانون لم يراعى هذه الفوارق و لم يكرس فكرة (الكوتا النسائية) كمبدأ استباقي لضمان عدالة المنافسة .

بينما المسألة التي تُثار بشأن مشروعية الانتخابات الفرعية التي تتم قبل صدور مرسوم الدعوة وفق ما خلص إليه أحد الأحكام القضائية، بتبرير أن المشرِّع ربط تجريم عقد تلك الانتخابات بالميعاد المحدد للانتخاب، وبما أنه لم يصدر ذلك المرسوم، فأي انتخابات فرعية تجرى قبله لا تجريم لها، إلا أن تلك المبررات تستدعي منا اليوم التوقف والبحث في سلامتها، لاختلاف الظروف وقرب موعد الانتخاب، لأن موعد الانتخابات المقبلة محدد سلفا ، كما أن النص الوارد في الفقرة خامساً من قانون الانتخاب لم يربط تجريم الانتخابات بصدور مرسوم الدعوة، بل بتلك التي تجرى قبل الميعاد المحدد للانتخابات.

و عليه يتعيَّن على المشرِّع إعادة صياغة الفقرة خامساً من نص المادة (45) من قانون الانتخابات، وذلك بتجريم كل أنواع الاتفاق أو التشاور أو التصفيات، سواء تلك التي أُجريت اتفاقاً أو انتخاباً، فما التجريم الوارد بحكم الفقرة خامساً إلا صورة واحدة، ولا يمكن للقاضي الجزائي أن يقيس عليها أو يتسع في تجريمها على ما يسمى بالتشاور أو التصفيات طالما لم يضبط مع أي من المشتركين فيها ما يدل على وجود كشوف للناخبين أو للمرشحين أو صناديق أو أوراق للانتخاب، فضلا عن ضرورة ضبط الصياغة الواردة بالفقرة بعبارة (قبل الانتخابات) بدلاً من عبارة (الميعاد المحدد للانتخابات). (الفقرة الاخيرة من مقال للمحامي : حسين العبدالله - بتصرف)

5) حدود الدوائر الانتخابية:

وفقا للتحديث الاخير في سجلات الناخبين في مارس 2022 تبين خروج (10) مناطق سكنية من كشوف القيود الانتخابية لعدم إدراجها ضمن الدوائر الانتخابية و هي : مدينة جابر الأحمد ومدينة صباح الأحمد وشمال غرب الصليبيخات وأبو فطيرة والنهضة وابوالحصانية وانجفة والمسايل و الوفرة السكنية و مدينة صباح الاحمد البحرية .

وعلى ذلك وجد ما يقارب 7 الاف مواطنا ومواطنة تتراوح أعمارهم بين 20 و24 سنة في المناطق العشر أنفسهم محرومين من القيد الانتخابي وبالتالي حرمانهم من المشاركة في الانتخابات البلدية ، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام عدة تساؤلات أهمها من الجهة المسؤولة عن حرمانهم من ذلك الحق الدستوري الاصيل.

6) دور منظمات المجتمع المدني:

لاقى سماح وزارة الداخلية لجمعية الشفافية الكويتية بالاطلاع على العملية الانتخابية استحسانا عامة لدى الكثيرين مما يعزز مناخ الشفافية و يساهم في نزاهة العملية الانتخابية، كما انه يعد قرارا حكيما من حيث ابعاده في تطوير منظومة المؤسسات الديمقراطية و يساهم في تحسين ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

في حين تدعو المفوضية الى تعديل في التشريع الكويتي لإعطاء منظمات المجتمع المدني الصلاحية في الرقابة الحقيقية على العملية الانتخابية لإيجاد بيئة للتقييم المستمر و اصلاح الخلل ان وجد .

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

المشهد الانتخابي:

بسبب قبول استقالة الحكومة منذ قرابة اسبوعين من انطلاق الانتخابات البلدية و ترقب الرأي العام لإرهاصات المشهد السياسي ، و حسم نتائج بعض الدوائر الانتخابية سلفا قبل انطلاق العملية الانتخابية و كذلك مصادفة يوم الاقتراع لراحة أسبوعية و التأثير الملحوظ لأحوال الطقس الحار نسبيا في منتصف ساعات التصويت ، و على ضوء فتور الساحة الانتخابية في الايام الاخيرة من أي نشاط إعلامي ملحوظ و بروز عدم اهتمام الرأي العام اجمالا بالانتخابات البلدية ، و اذا اخذنا في عين الاعتبار وجود مرشحة واحدة فقط من ضمن (36) مرشح أدى كل ذلك إلي انخفاض نسبي ملحوظ في نسبة الاقتراع مقارنة في السنوات الماضية.

ثالثا – دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

1) وزارة الداخلية:

وبصفتها المعني الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دور متميزا في تنظيم الانتخابات، و كان دورها متميزا في التنسيق مع جمعية الشفافية الكويتية في تسهيل متابعة سير العملية الانتخابية و مشاركتها في الدورة التأهيلية لإعداد متطوعي الفريق المحلي لمراقبة الانتخابات ، في حين كان دورها فاترا في التصدّي لمجموعة من الجرائم الانتخابية مثل الانتخابات الفرعية.

2) بلدية الكويت

بصفتها الجهة المعنية بترخيص المقار الانتخابية للمرشحين، فقد أصدرت قرارها بالسماح بإقامة تلك المقار مع مراعاة الاشتراطات الصحية تنفيذا لقرارات السلطات الصحية ، كما قامت البلدية بمنع تعليق الإعلانات الانتخابية على منازل المواطنين و فرضة غرامة مالية جراء عدم الالتزام بتلك التعليمات.

وقد لوحظ قيام بعض الاعلانات المخالفة بالأماكن العامة كما لجأ بعض المرشحين الي تعليق اعلاناتهم في الباصات المتوقفة امام بعض مراكز الاقتراع ، دون ان تعمد البلدية الى إزالة تلك المخالفات.

3) وزارة الإعلام

شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالتغطية الإعلامية للانتخابات البلدية تم من خلالها التغطية الإعلامية لليوم الانتخابي اقتراعا و فرزا ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة من خلال تكليف عدد من مذيعي ومراسلي ومندوبي الوزارة ، كما شكلت ادارة النشر الالكتروني فريق خاص برصد الحسابات الاخبارية و مدى تقيدها بالاشتراطات الاعلامية و منها فترة الصمت الانتخابي وهو توجه يستحق الإشادة به وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح.

في المقابل لوحظ عدم قيام الوزارة بتقديم خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشحي المجلس البلدي لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبيهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين عملا بالعرف المتبع في انتخابات مجلس الامة و التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي .

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة ومنها:

1) مراجعة نظام و حدود الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

2) العمل على إصدار قانون " الهيئة العامة للديمقراطية " والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.

3) تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، على أن يشمل:
- جداول الناخبين تعدها الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.
- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.
- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات .

انتهى